

النظام السياسي الاردني : دراسة بنوية

The Jordanian political system: a structural study

م.د عمر خليل خلف

جامعة الفلوجة / كلية الطب البيطري

Omer84@uofallujah.edu.iq

٢٠٢٤/٣/١٩ تاريخ الاستلام ٢٠٢٤/٦/٩ تاريخ القبول ٢٠٢٤/١٠/٣٠ تاريخ النشر

الملخص :

سارت المملكة الاردنية الهاشمية بخطوات جادة في طريق الاصلاح، بعد العام ١٩٨٩ باديه تلك الخطوات ، فاإصلاح السياسي الذي تمثل بإعادة الحياة البرلمانية ومن ثم تبعها تفعيل الحياة الحزبية وتلها اعلن المواثيق الوطنية ومشروع الاجنة الوطنية ، إذ شهدت الاصلاحات مختلف المجالات وكانت الحياة النيابية قد شهدت تقدماً بسبب الحراك السياسي وإطلاق الحريات العامة وتطور المجتمع المدني ، وبقى الاردن مستقراً طيلة فترة اندلاع الاحتجاجات في الدول العربية لما يسمى (الربيع العربي) والذي طالت الاردن بفترة احتجاجات لكنها بقيت في الاطراف دون وصولها إلى العاصمة عمان ، مما أضطر الملك إلى حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة، أما ما يتعلق بالتحديات الداخلية والخارجية للنظام السياسي فتتمثل بالإرهاب الخارجي الذي يحيط بالمملكة لجوارها الاقليمي فضلاً عن هاجس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأزمة اللاجئين السوريين التي أثقلت كاهل النظام السياسي .

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، الاردن، الاستقرار السياسي، الدستور، السلطات.

Abstract

The Hashemite Kingdom of Jordan took serious steps on the path to reform, and the year ١٩٨٩ is considered the beginning of those steps. Political reform, which was represented by the restoration of parliamentary life, was then followed by the activation of party life, followed by the announcement of the national charters and the draft national agenda. It witnessed reforms in various fields, and parliamentary life had witnessed progress due to the movement. Political, public freedoms, and the development of civil society, and Jordan remained stable throughout the outbreak of protests in the Arab countries of the so-called (Arab Spring), which extended a period of protests in Jordan, but they remained on the outskirts without reaching the capital, Amman, which forced the king to dissolve Parliament and call for early elections. Regarding the internal and external challenges to the political system, they are represented by the external terrorism that surrounds the Kingdom and its regional neighbours, as well as the obsession with the Palestinian–Israeli conflict, and the Syrian refugee crisis that has burdened the political system .

Keywords: political system, Jordan, political stability, constitution, authorities

المقدمة :

تعد المملكة الاردنية الهاشمية من النظم السياسية التي تتمتع بالاستقرار النسبي مقارنة ببقية الدول العربية الاخرى ولاسيما المجاورة منها، إذ يقوم النظام السياسي على توازن السلطات وعلى التعاون فيما بينها ، وخطت المملكة خطوات حقيقة للسير في طريق الاصلاح السياسي، فمنذ العام ١٩٨٩ الذي كانت فيه العودة الى الحياة البرلمانية ثم تبعها تفعيل الحياة الحزبية واعقبها اعلان المواثيق الوطنية والذي اهمها مشروع الاجندة الوطنية، ومن ثم توالت الاصلاحات السياسية وشهدت الحياة النيابية في الاردن تطوراً ملحوظاً سبب الحراك السياسي وكذلك تطور المجتمع المدني الاردني مما جعل المملكة تعتمد على دعائم ديمقراطية جديدة.

فالاردن بقي مستقر نسبياً طيلة الفترة التي شهدت احتجاجات ما يسمى بالربيع العربي على الرغم من حدوث بعض المظاهرات في آذار عام ٢٠١١ ولكنها بقيت في المدن دون الوصول الى العاصمة عمان، مما أضطر الملك الى حل البرلمان والدعوة الى انتخابات مبكرة على خلفية تصاعد حدة تلك الاحتجاجات ، وفيما يتعلق بالتحديات الخارجية الاخرى التي عصفت بالمملكة ممثلة بالإرهاب والازمات السياسية والاقتصادية والتي اهمها الصراع الفلسطيني الصهيوني والازمة السورية مما سبب عامل ضاغط على النظام السياسي الاردني.

مشكلة البحث :

تنبع مشكلة البحث من التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على بنية النظام السياسي الاردني والتي تهدد من بقاء وديمومته واستقراره النسبي ، فهذه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهة النظام والدولة جعلته يمر بظروف صعبة هددت استقراره.

فرضية البحث:

إن النظام السياسي الاردني يتمتع باستقرار نسيبي انطلاقاً من الاصلاحات السياسية التي يجريها الملك بين الحين والآخر، لكن بالرغم من هذا الاستقرار النسيبي، إلا ان البلد يتأثر بما يحدث في بيئةاقليمية والتي لها انعكاس على داخل البيئة السياسية للنظام

أهمية البحث:

تكمّن أهمية البحث في معرفة طبيعة النظام السياسي الاردني الذي يعد من أكثر الانظمة استقراراً في المنطقة على الرغم من كثرة التحديات التي واجهته من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة البيئة الاقليمية المضطربة التي تحيط به إلا انه حافظ على استقراره وديمومته

منهجية البحث

أستخدم في موضوع الدراسة منهج التحليل النظمي، فضلاً عن المنهج الوصفي من خلال رؤية طبيعة المجتمع الاردني فضلاً عن التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي.

هيكلية البحث:

انسجاماً مع طبيعة البحث تم تقسيم الهيكلية الى ثلات مباحث:

الاول : نظرة عامة على النظام السياسي الاردني.

الثاني : جماعات الضغط والمجتمع المدني المؤثر في النظام السياسي.

الثالث : التحديات الاقليمية المؤثرة في النظام السياسي.

المبحث الاول : المؤسسات الرسمية المؤثرة في النظام السياسي.

لم يكن الاردن بحدوده المعروفة في الوقت الحاضر كياناً سياسياً وإدارياً منفصلاً عن الدول المحيطة به، حتى تم تأسيس إمارة شرق الاردن بعد الحرب العالمية الأولى بشكل مفصّل عن سوريا وفلسطين وبعد ذلك عن الحجاز بقرار بريطاني وفق اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، ووعد بلفور عام ١٩١٧ وكانت بعض

مناطقه المختلفة قد شاركت في ولاية سوريا وفي الحكومة الفيصلية التي قامت في دمشق حتى عام ١٩٢٠ ومن ثم تشكلت حكومات مختلفة بعد معركة ميسلون وحتى قدم الامير عبدالله وابرامه اتفاق إقامة الامارة في عام ١٩٢١ مع ونستون تشرشل في قصر الطور بالقدس^(١)

وفي الاردن تأسست الدولة قبل نشأة المجتمع المدني، بمعنى ان سكان فيما عرف لاحقاً بإمارة شرق الاردن لم يكونوا يوماً رعايا اردنيين لأن الاردن لم يكن قائماً في وقتها، ان تشكيل الدولة الحديثة في الاردن كما هي اليوم كان سابقاً لتشكيل المجتمع الاردني، فكما هو متعارف عليه لم تكن ثمة دولة تدير الاردن قبل تأسيس الامارة^(٢)

كما اعد الدستور الذي صدر عام ١٩٢٨ من قبل الامير عبدالله في ظل الانتداب البريطاني الاطار العام الذي قامت عليه القوانين فيما بعد في الاردن، وفي ظل استقلال البلد عن بريطانيا عام ١٩٤٦ اقر المجلس التشريعي الدستور الثاني للأردن عام ١٩٤٧ ، وقام الملك عبدالله عام ١٩٥٠ بعد إبرامه اتفاقية مع اسرائيل عام ١٩٤٩ بضم الضفة الغربية بشكل رسمي الى الاردن على الرغم من المعارضة من جانب الدول العربية لتلك الخطوة لكن هذا لم يكن كافياً في منع هذه الخطوة ، وبعد ما اتم ذلك اعد الدستور الثاني الذي اقر دستوراً معدلاً للمملكة الاردنية وقد جعل الملك طلال تلك الدستور اكثر تحريرية من الناحية السياسية وتم التصديق عليه عام ١٩٥٢^(٣)

وأقر الدستور بأن المملكة الاردنية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملوكية لا يتجزء منها شيء ولا يتم التنازل عن أي جزء منها، كما أقر أن الشعب الاردني هو جزء مهم من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، وعرش المملكة الاردنية وراثي في أسرة الملك عبدالله ابن الحسين والملك هو رأس الدول ورمز البلاد ومصون من تبعيه ومسؤولية ويصادق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الانظمة اللازمة لتنفيذها بشرط ان لا يتضمن ما يخالف احكامها ، كما انه يدعى

مجلس الامة الى الاجتماع وتكون اجتماعات المجلس مقتربة باجتماعات مجلس النواب وتكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين ، وفي حالة حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الاعيان، كما له حق افتتاحه وتأجيله وفق احكام الدستور^(٤).

ونظام الحكم في المملكة قائم على أساس الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفق ما نص عليه الدستور الاردن عام ١٩٥٢ ، والذي أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات المترن والمزن، بحيث لا تطفي سلطة على الاخرى، كما عمل الدستور الاردني على تقسيم وظائف الدولة بين السلطات الثلاث واوجد تعاون وتكامل بين هذه السلطات، فالسلطة التشريعية تقوم بتشريع القوانين والسلطة القضائية تختص بتطبيق القوانين والسلطة التنفيذية تنفذ هذه القوانين^(٥)

أن الدستور الاردني وضع رقابة متساوية فيما بين السلطات الثلاث وذلك من خلال^(٦)

١. حق السلطة التنفيذية ب تقديم مشاريع القوانين الى السلطة التشريعية، وحق مجلس النواب اقرار هذه القوانين او تعديلها او رفضها.
٢. حق السلطة التشريعية طرح الثقة بالحكومة واتهام الوزراء، وحق السلطة التنفيذية حل مجلس النواب عبر طرح الثقة به.
٣. حق السلطة التنفيذية بدعوة المجلس للانعقاد وتأجيل دورات الانعقاد والدعوة لدورة استثنائية وحق السلطة التشريعية بمسائلة السلطة التنفيذية من خلال السؤال والاستجواب.
- ٤ . حق السلطة التنفيذية اجراء الانتخابات النيابية وحق السلطة التشريعية منح الثقة او حجبها او الامتناع عنها.
وفيما يلي التطرق بشكل مختصر لطبيعة السلطات لمعرفة حدود كل سلطة من السلطات الثلاث في القانون الاردني

أولاً : السلطة التشريعية:

من النظام السياسي في الاردن بتغييرات عديدة مهمة أسهمت بشكل كبير في تحسين عمل الوظائف التشريعية الاساسية للنظام السياسي وللمجتمع الاردني سواء فيما يتعلق بالتمثيل النيابي او غيرها، ويمكننا هنا تحليل العلاقة فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما أسلفنا بأنها مرنة ومعتدلة للسلطات، ويشارك الملك الذي يعد رمز البلاد بالوظائف التشريعية من خلال عده طرق منها على سبيل المثال تعين الاعيان وحل مجلس البرلمان^(٧).

ومن ناحية أخرى يتتألف مجلس الامة (من مجلس الاعيان ومجلس النواب كما جاء بالدستور الاردني ، ويجتمع مجلس الامة الاردني لاربعة شهور في كل سنة ويجتمع المجلسان في آن واحد ، ويجوز للملك تمديد عمل المجلس لدورة عادمة لمدة لا تزيد على ٣ شهور لإتاحة المجال لاكمال الامور المتعلقة ويمكن ان يدعوا المجلس للجتماع في دورات استثنائية في حالة حدوث أمر طارئ يهدد أمن البلاد وتتخذ القرارات في المجلسين بأكثرية الاصوات^(٨)

ثانياً : السلطة التنفيذية:

في ظل الملكية الدستورية يعد الملك رئيس الدولة ورئيس السلطة والحكومة ، فهو يعين رئيس الوزراء وله صلاحيات تشريعية كما انه يمثل القائد الاعلى للقوات المسلحة الاردنية، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الاتفاقيات العسكرية والسياسية كما له حق إصدار العفو الخاص وتخفيض العقوبة ، أما العفو العام فقد خصص له قانون خاص^(٩)

كما يمارس الملك الصلاحيات المنوحة له بموجب الدستور بإرادة ملكية وتكون الإرادة الملكية موقعه من الوزراء المختصين ويفدي الملك موافقته بتبثبيت توقيعه فوق التوقيع ، أما ما يخص مجلس الوزراء فيتتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء المختصين حسب حاجة الدولة والمصلحة العامة العليا للبلد ، كما يتولى

مجلس الوزراء مسؤولية إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية باعتباره راسم لسياسة العامة باستثناء ما قد عهد او يعهد به من تلك الامور بموجب الدستور . (١٠)

كما ان مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء تكون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة فيما يخص السياسات العامة، كما ان أي وزير يمثل أمام مجلس النواب عن اعمال وزراته وبالمقابل لمجلس النواب الحق في اتهام الوزراء ولا يكون إصدار قرار الاتهام الا بأكثريه ثلثي اصوات الاعضاء الذي يتتألف منهم مجلس النواب ، كما يتضمن على المجلس تعين احد اعضاءه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده أمام المجلس العدل (١١)

اما ما يخص قوانين الانتخابات فقد ذكر الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ والنافذ على: يحق للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام اذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرعى فيها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخابات امر غير ممكن، ومن ثم يبدو من الممكن القول ان احد المظاهر الاستباقية لحضور السلطة في الانتخابات في تأجيل هذه الانتخابات وفقاً للنص الذي سبق نظراً لكون السلطة التقديرية لمجلس الوزراء للظروف القاهرة هي سلطة تقديرية مثل ما عانى الاردن منه في عام ١٩٦٧ من جراء احتلال اسرائيل للضفة الغربية (١٢)

والانتخابات النيابية في الاردن لها موقع الصدارة من حيث الحياة الانتخابية كتجسيد لمفهوم الديمقراطية بوصفها مجموعة من الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق المساهمة في اختيار ممثلي الشعب عن طريق انتخابات حرة نزيهة، كما تجرى الانتخابات على اساس تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية كبيرة عبر جعل كل دائرة لها مقاعد نيابية محددة حسب عدد السكان لتلك الدائرة، ويكون طريقة الفوز على اساس نظام الاغلبية البسيطة من دور واحد (١٣)

إن أول انتخابات برلمانية في الاردن كانت في الثامن من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٥ وترجع اهمية هذه الانتخابات باعتبارها أول انتخابات برلمانية تجري في

البلاد على أساس التعددية الحزبية منذ العام ١٩٦٥ وذلك لأن آخر انتخابات جرت هناك منذ عام ١٩٨٩ كانت قبل التصريح بقيام أحزاب رسمية، حيث وصل عدد الأحزاب المشاركة في تلك الانتخابات إلى عشرين حزباً تنافسوا على ٨٠ مقعد نوابي وشارك في الانتخابات ٨٢٠ ألف ناخب بنسبة ٦٨,٥٪ من يحق لهم التصويت في الانتخابات^(١٤)

اما انتخابات عام ٢٠٠٣ والتي تمت في ١٨ ايار فيلاحظ أنها جاءت في الانتخابات بمشاركة جميع الأحزاب السياسية المرخصة لها نشاط مزاولة العمل ، فضلا عن تيارات وتجمعات سياسية صغيرة نواة احزاب كبرى كما أعلنت جبهة العمل الإسلامي والتي تعد الواجهة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن حرصها الشديد على المشاركة الفاعلة في هذا الانتخابات، كما ان اهم ما حصل فيها زيادة المقاعد الخاصة بالمجلس النبأي مع المشاركة الحزبية الفاعلة لملء المقاعد الجديدة والتي بلغت ١١٠ مقعد نوابي بعد ما كانت في الانتخابات الماضية ٨٠ مقعد ، وأظهرت النتائج في حينها فوز مرشحي العشائر والقوى الاجتماعية المحافظة ، إذ عبرت النتائج في حينها أن مرشحي الشخصيات المستقلة نجحت من المقربين للنظام الاردني حتى أنهم لم يصلوا الى حالة التصادم مع الحكومة ، وانتهى امر هذه الانتخابات الى احتلال زعماء القبائل الذين شغلوا مناصب إدارية وعسكرية عليا والعسكريين المتقاعدين ورجال الاعمال بعد حصولهم على ٩٠ مقعد نوابي من أصل ١١٠ مقعد ، فيما حصلت المعارضة الاسلامية المتمثلة بجبهة العمل الاسلامي على ١٧ مقعد فقط^(١٥)

ثالثاً : السلطة القضائية

وتعد السلطة القضائية الركيزة الثالثة للنظام السياسي الاردني ، كما يعدها الدستور الاردني سلطة مستقلة لا سلطان عليها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولا سلطان عليها سواء القانون والقضاء وبالتالي يعينون بإرادة ملكية وفق أحكام القانون، إذ يتم تعيينهم بإرادة ملكية وبقرار صادر من المجلس القضائي الذي

يكون من أقدم قاضي في محكمة التمييز والامن العام لوزارة العدل ورؤساء محاكم الاستئناف وأقدم مفتشي وزارة العدل . (١٦)

ومن ناحية أخرى قسم الدستور الاردني المحاكم في الاردن إلى ثلاثة أقسام:

١. المحاكم النظامية.
٢. المحاكم الدينية.
٣. المحاكم الخاصة .

واستنادا الى ما تم ذكره عرفت المملكة الاردنية الهاشمية المؤسسات السياسية والدستورية منذ بداية تكوينها السياسي في عهد الامارة عام ١٩٢١ وأستمر تدريجياً في بناء هذه المؤسسات السياسية حتى بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٦ وما ساعد في ذلك صدور الدساتير التي أسهمت في تنظيم هذه المؤسسات والتي كان آخرها إقرار دستور الاردن عام ١٩٥٢ والذي عمل على إعطاء صورة كاملة لطبيعة النظام السياسي الاردني من خلال توزيع هذه المؤسسات الدستورية والسياسية في إطار هيكلية تنظيمية متكاملة مقسمة لثلاث سلطات أساسية هي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية (١٧)

من خلال الطرح السابق لطبيعة النظام السياسي الاردني وان ما تم ذكره من مؤسسات سياسية منذ قيام المملكة وحتى إصدار الدستور عام ١٩٥٢ والممتد حتى يومنا هذا مع توضيح وتحليل طبيعة عمل السلطات الثلاث وفق ما جاء في الدستور ، يتبيّن لنا مبدأ الفصل بين السلطات المرن والمتوزن بحيث لا تكون الغلبة لسلطة على الأخرى ، فالتشريعية تقوم بتشريع القوانين ، والسلطة القضائية تقوم بتطبيق القوانين ، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القوانين ، ولأنّ تعارض عمل كل منها مع الآخر ، لكن واقع الحال العملي في كل نظام سياسي تكون هناك إشكاليات صراع التخصص الوظيفي ما بين السلطاتين التشريعية والتنفيذية ، فالأخيرة تكون لها الهيمنة خاصة في بعض القضايا الحساسة.

المبحث الثاني : الاحزاب السياسية و جماعات الضغط المؤثر في النظام السياسي :

النظام السياسي الاردني حاله حال بقية الانظمة السياسية له جماعات ضغط ومجتمع مؤثر فيه ويكون له تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي الداخلي والتي أبرزها الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والعشائر وفيما يلي التطرق إلى أبرز تلك الجماعات

أولاً : الاحزاب السياسية :

تؤدي الاحزاب السياسية دور كبير في التحكم في الرأي العام الاردني ، إذ أن الاستقرار السياسي للدولة في الاردن يعتمد بشكل كبير على طبيعة الاحزاب المتواجدة ، فضلا عن طبيعة الناس فيما بينهم والوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه ودرجة ولوعي السياسي والادبيولوجي والفكري لتلك الاحزاب السياسية^(١٩) وبالنسبة للأحزاب السياسية في الاردن والتي تتباين تأثيرها في الرأي العام الاردني ما بين مؤثر وقليل التأثير سواء في عملية صنع القرار السياسي او التأثير في الرأي العام الاردني والتي منها(الحزب الوطني الاردني، الحزب الوطني الدستوري الاردني ، حزب الوحدة الوطنية، حزب الاتحاد الوطني الاردني ، حزب الحياة الاردني ، حزب البلد الامين الاردني ، حزب الجبهة الاسلامي الاردني ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني ، حزب الشعب الديمقراطي الاردني والتي أشتراك في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٦ بشكل محدود وفي انتخابات ٢٠١٦ بشكل موسع بما فيها جماعة الاخوان المسلمين)، أما أبرز التحديات التي تتراوحها هذه الاحزاب السياسية في النظام السياسي من خلال التباين في طريقة عملها ودور الفئات والشخصيات فيها ؛ في التأثير على صنع القرار السياسي ، أو من خلال طبيعة توجهها سواء كان تيارات علمانية أو تيارات دينية^(٢٠) أما أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت عمل هذه الاحزاب تمثل بما يلي :^(٢١)

١. إن أغلبية هذه الأحزاب بحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية من الداخل ، وذلك لكون أغلب قيادتها منذ فترة طويلة ولا وجود للتناوب على قيادة الحزب وحتى إشراك الشباب والمرأة في قيادة هذه الأحزاب.
٢. حصر العمل السياسي لهذه الأحزاب في أوساط النخب السياسية والاقتصادية أما عامة الناس فهم الأغلبية المهمشة ولا تساهم بالعمل السياسي.
٣. النظرة السلبية للأحزاب السياسية من قبل المواطنين الاردنيين وعدم قناعتهم بالانتساب أو عمل هذه الأحزاب السياسية.
٤. عدم تفاعل أغلب هذه الأحزاب مع توجهات الرأي العام الاردني والوصايا التي تقدم لهم من قبل المسؤولين الاردنيين.
- أما ما يتعلق بعملية الاصلاح السياسي في الاردن فإنها عملية تسير بوتيرة بطئية وخاصة فيما يتعلق بالنظام التعددي الحزبي والانتخابات النيابية ، إذ تعد الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٦ منعطفاً في تاريخ الانتخابات النيابية الاردنية ، إذ جرت لأول مرة منذ عام ١٩٩٣ وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة كما أقره مجلس النواب بعد إن كانت تجري وفق قانون الصوت الواحد .^(٢٢)

وفي ظل النظام الانتخابي الجديد وعدم مقاطعته من الأحزاب السياسية بما فيها جماعة الاخوان المسلمين رغم التوتر في العلاقة مع الحكومة جرت الانتخابات النيابية في ٢٠ أيلول عام ٢٠١٦ وشارك بها ١,٤٩٢,٠٤٤ ناخباً بنسبة مشاركة (٣٦,٠١٪) من يحق لهم التصويت ، كما إن نتائج هذه الانتخابات كانت حصول حزب العمل الاسلامي بسمى التحالف الوطني للإصلاح على ١٥ مقعد ومكنت ٥ نساء من التناصف المباشر في القوائم على مستوى المملكة أما عن نسبة المشاركة فإنها كانت متقاربة مقارنة بالانتخابات السابقة^(٢٣) .

- إن هذا القانون قد أشرت عليه بعض الملاحظات السلبية تمثلت بالآتي :
١. غموض وتعقيد وعدم وضوح في بنود القانون ، فضلا عن تضمينه العديد من الفقرات الجديدة كالترشيح ضمن القائمة المفتوحة وطريقة احتساب الأصوات.

-
٢. القانون في نظر جماعات عديدة بمثابة إعادة انتاج للقانون السابق الصوت الواحد ، إذ باستطاعة العديد من الاشخاص الراغبين بدخول مجلس النواب تشكيل قوائم التحالف مع اخرين مدعومي الفرصة في الفوز لضمان النجاح.
٣. لن يسمح القانون بموجبه حصول أي كتلة او قائمة على أكثر من ١٠٪ من الاصوات العامة بأحسن الحالات .

وخلاله القول إن هذه الاحزاب السياسية بشكل عام ساهمت في عملية دعم الاستقرار السياسي في الاردن عبر دعهما الحكومة من خلال مشاركتها الفاعلة في انتخابات ٢٠١٦ وما قبلها واعتبارها جزء اساسي في تكوين مجلس النواب الاردني ومشاركتها في تشريع القوانين وتصويب عمل الحكومة والعمل على توجيه الرأي العام الاردني نحو دعم الحكومة والنظام السياسي .

ثانياً : المجتمع الاردني ودور العشيرة :

إن المجتمع الاردني بطبيعته عشائري ، فالأخ هو رب الأسرة ومعيلها ويتبع الاباء فيها نهجه كما تقوم البنية الاجتماعية للمجتمع على مجموعة عناصر هي : الأسرة ، العشيرة ، القبيلة ، وتسهم هذه العناصر بجعل النسيج الاجتماعي متجانساً متناسقاً . (٢٥)

ويمكن تقسيم المجتمع الاردني الى مجموعتين أساسيتين : (٢٦)

الأولى : الاردنيون الذين كانوا مواطنين في شرق الاردن قبل عام ١٩٤٩ عندما ضمت الضفة الغربية الى الاردن وتتقسم هذه الفئة الى فئات مختلفة يتالفون من مجتمعات مختلفة يسكنون تأريخياً شرق نهر الاردن في مدن وبلدان وقرى الشمال والوسط والغربيين من البلاد في مناطق مختلفة من محافظة البلقاء ومحافظة جرش وعجلون وأربد ، وتضم هذه المجموعة خمس فئات هم (الحجازيون ، الشاميون ، البدو ، الحضر ، الشركس)

الثانية : الاردنيون الذين ينحدرون من أصول فلسطينية وجاووا الى الاردن بعد عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧ وأصبحوا مواطنين أردنيين بعد ضم الضفة الغربية إلى الاردن .

من ناحية أخرى تعد العشيرة في الاردن لها دور بارز ومميز لدعم النظام السياسي والعرش الملكي، فضلا عن قيامها بالواجب الاجتماعي في ترسیخ القيم العربية ومساعدة النظام السياسي في تطبيق القانون، وعند تأسيس الدول الاردنية اعتمدت بشكل كبير على العشيرة في إرساء قواعدها الاساسية .^(٢٧)

كما أدى إنخراط العشائر في المجتمع وتخليلهم عن الكثير من الممارسات العشائرية أهمها الغزو مع احتفاظهم بطبعهم العشائري وممارساتهم العشائرية الشكلية مقابل خصوصتهم لأنظمة الاحوال الشخصية والارث ، وبذلك تكون العلاقة بين الدولة والعشيرة وأبنائها من جهة اخرى في إطار المصالح والمكاسب المادية وليس في إطار الانتماء والوطنية ، لكن مع وجود الاعتبارات العشائرية ما زالت مسيطرة على سلوك الدولة وعلى تعاملها مع المؤسسة العشائرية بالوسائل المختلفة المتاحة لتكون بنياناً متماسكاً موالياً للدولة واعتبارها مخزوناً أمنياً في مواجهة خطر تمديد الهوية الفلسطينية والتصادم معها من خلال الامتداد للفلسطينيين المتواجدين في الاردن .^(٢٨)

ثالثاً : المجتمع المدني والجماعات الاسلامية في الاردن :

احتل المجتمع المدني الاردني مكانة مرموقة في الحقبة الماضية والحالية، إذ أخذ يلعب ادواراً جديدة باعتباره شريكاً للنظام السياسي والقطاع الخاص في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد ، فضلا عن منظمات المجتمع المدني وخاصة تلك التي تعمل في المناصرة وكسب الدعم والتأييد التي أصبحت تلعب دوراً متزايداً على الساحة السياسية ، إذ تعمل هذه المنظمات على تحقيق انسجام في سياق الحوار الشعبي حول أهم المواضيع السياسية الحساسة مثل المواطن ، كما تعمل على تقديم مجموعة من الاقتراحات الخاصة بالقوانين

المتعلقة بحقوق المجتمع المدني والتنظيم والتعبير ، فضلا عن النظام الانتخابي الملائم للبلاد بمعنى هي من اهم المؤثرات على النظام السياسي .^(٢٩)

وفي مجمل الحديث عن المجتمع المدني الاردني يلاحظ بأنه تأثر بموجات التغيير العربي في عام ٢٠١٢ ، إذ حدثت حالة من الاصلاحات السياسية من خلال الحوار ولاسيما ان النظام السياسي تعرض لضغوط كبيرة جراء وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين بسبب الازمة السورية مما سبب هبوط وتدني معدل الناتج القومي المحلي في الاردن بنسبة ٢٪ مع مواصلة الحكومة تقليل الاستثمارات الرأسمالية من اجل دفع تكلفة الحاجات الاساسية للاجئين ، إذ من خلال ذلك برمز دور المجتمع المدني في الاردن كمؤشر رئيس في النظام السياسي بل تعدى أكثر من ذلك عبر تعزيز موقفه ، فالمنظمات المحلية كالهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية على سبيل المثال ، فضلا عن المنظمات الدولية التي لعبت دوراً حاسماً في الاستجابة لازمة اللاجئين^(٣٠)

أما بخصوص الحركات الاسلامية في الاردن فقد لعبت التركيبة الديمغرافية دوراً أساسياً في تكوين الحركات الاسلامية وعلاقتها مع الدولة ومكونات المجتمع المختلفة، إذ من المعروف ان سكان الاردن ينقسمون بين السكان الاصليين ذوي الطابع العشاري القبلي في مرحلة التأسيس والسكان من أصول فلسطينية الذين لجأوا الى الاردن عقب حرب ١٩٦٧ - ١٩٤٨ والذي يغلب عليهم الطابع الفلاحي مع وجود نسق عشاري اقل تماساً والتي تعتبر النواة التي تشكلت منها الحركات الاسلامية وكان لها تأثير عبر تاريخ الدولة الاردنية^(٣١).

نشطت هذه الجماعات في الآونة الاخيرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ بسبب وضع المنطقة وفكرة مقاومة هذا الاحتلال داخل العراق ، ومن نظرة موضوعية حول تسامي هذه الجماعات والتشدد والعنف من قبلها وخاصة لدى السلفيين والاصوليين، ومن اللافت للنظر ان هنالك دوراً كبيراً للمناهج التعليمية والبث الثقافي الاعلامي وإدارة الشعائر والمساجد والمواعظ وهذا يوازي وينافس

حجمه وتأثيره الكامل على مؤسسات التعليم العالي في العالم الإسلامي ، إذ تتأثر فئة من النخب الدينية المختارة في اعتماد المفاهيم الدينية للمؤسسات الدينية دون الخضوع للحوار الاجتماعي المفتوح ويفيدوا أن هذه الجماعات والنخب الدينية لم تتعرض لثقافة إنسانية واسعة فهي جاهلة في الأديان والحضارات .^(٣٢)

في ضوء ذلك الاختلاف في الخلفية الثقافية الدينية فيالأردن خلف فجوة كبيرة بين الحكم الهاشمي المعتمد والمتعلّع على الحضارات الأخرى وبين شرائح المجتمع الاردني الأكثر تأثيراً في الثقافة الدينية الاسلامية ، ونظراً لضعف التيارات السياسية العلمانية فيالأردن وعدم جرأتها في طرح أفكارها في المجتمع بسبب أتهام المسلمين لهم بالتأثير بالغرب بل حتى تكفيرها أصبح الاحتجاج على أخطاء النظام السياسي حكراً على الحركات الاسلامية والتي أصبحت بذلك تمثل المعارضة السياسية الاولى في البلاد وأنسحب ذلك على المطالبة بالديمقراطية وتحسين ادائها^(٣٣)

المبحث الثالث : التحديات الإقليمية المؤثرة في النظام السياسي الاردني:

الأردن بلد يعيش في وسط بيئه إقليمية مضطربة من الناحية السياسية والأمنية وخاصة في ما يتعلق بالصراع السوري وأزمة اللاجئين وظهور تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله لأجزاء واسعة من أراضي العراق وسوريا المجاورة للأردن ، إن عدم الاستقرار السياسي والأمني للبيئة الإقليمية للأردن ، مما شكل عامل ضغط على النظام السياسي الامر الذي أضطر إلى تأخير الحرية السياسية والقيام بالاصلاحات المطلوبة في النظام السياسي ، وفيما يلي التطرق إلى هذين التحدين في النظام السياسي.

أولاً : الصراع السوري وأزمة اللاجئين :

أدى الصراع السوري الذي اندلع في العام ٢٠١١ إلى تفاقم أزمة اللاجئين السوريين مع تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية ومعها تحديات الموارد المزمنة فيالأردن ، وبالنظر لدخول مرحلة الصراع في سوريا وضعاً مأساوياً مع تزايد

الاستياء العام الذي خلف أعباء جمه على الداخل الاردني نظراً لنزوح أعداد كبيرة من النازحين الى الاردن والتي خافت جملة من التحديات التي واجهت الاردن في هذا المجال والتي تلخص فيما يلي :

١. يعد تدفق اللاجئين السوريين الى الاردن بشكل كبير بالنظر الى امكانيات المملكة ، إذ من حزيران عام ٢٠١٥ تم تسجيل اكثر من ٦٢٠ الف نازح لدى وكالة الامم المتحدة للاجئين في البلد ويعيش ٨٥٪ منهم في المجتمعات المضيفة بدل من المخيمات.

٢. استنزف اللاجئون السوريون البنية التحتية الاقتصادية والموارد والتي كانت تعاني أصلاً من مشاكل كبيرة قبل اندلاع ازمة اللاجئين.

٣. إن الرأي العام الاردني في مجمل حديثة عن الآثار السلبية لهذه الازمة يعطيها أكثر من حجمها، بينما تخطى الآثار الايجابية مما يبرز الطبيعة السياسية لهذه الظاهرة التي لها تأثير ضار على قدرة الحكومة على الاستجابة بصورة جيدة لهذه الازمة.

إن تفاقم أزمة اللاجئين السوريين في الاردن من اكثـر المشـكلـات الـاـقـتصـاديـة التي واجـهـتـ النـظـامـ السـيـاسـيـ الـارـدنـيـ ، وـمـنـهـاـ تـدـنـيـ الخـدـمـاتـ العـامـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـزيـادـةـ الـطـلـبـ وـمـنـ ثـمـ زـيـادـةـ أـسـعـارـ السـلـعـ المـحـدـودـةـ مـثـلـ الـاسـكـانـ ، فـضـلـاـ عـنـ تـنـافـسـ الـلاـجـئـينـ السـوـرـيـينـ مـعـ الـمـوـاطـنـيـنـ عـلـىـ فـرـصـ الـعـمـلـ فـيـ القـطـاعـ الـخـاصـ مـاـ وـلـدـ تـفـاـهـمـ مـعـدـلـاتـ الـبـطـالـةـ فـيـ صـفـوـفـ الـارـدـنـيـنـ مـنـ (١٤,٥٪)ـ فـيـ أـذـارـ ٢٠١١ـ إـذـ (٢٢٪)ـ فـيـ عـامـ ٢٠١٤ـ ، إـذـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ السـوـرـيـنـ لـاـ يـمـكـنـهـ الـعـلـمـ بـصـورـةـ قـانـونـيـةـ فـقـدـ قـدـرـتـ مـنظـمـةـ الـعـلـمـ الدـولـيـةـ أـنـ قـرـابةـ ١٦٠ـ الفـ سـوـريـ يـعـمـلـونـ فـيـ القـطـاعـ الـخـاصـ فـيـ مـجاـلـاتـ الـزـرـاعـةـ وـالـبـنـاءـ وـالـخـدـمـاتـ (٣٥).

من جانب آخر وفق أحصائيات منظمة العفو الدولية ان الاردن يتتصدر استقبال اللاجئين السوريين بعد (٢,٧) مليون لاجيء ، وبعدها تركيا بمقدار (٢,٥) مليون لاجيء ، وتقدر الحكومة الاردنية أن تكلفة استقبال هؤلاء اللاجئين تقترب من

٧٠٠ مليون دولار سنوياً ، فيما يصل ثمن الاحتياجات للبني التحتية بحوالي ٨٧٠ مليون دولار سنوياً ، فيما يصل اجمالي الاثمان سنوياً ١,٧ مليار دولا سنوياً . (٣٦)

من الواضح إن ازمة اللاجئين تعد من اكبر التحديات التي واجهت النظام السياسي في الاردن والتي تعد اكبر من قدرة النظام على استيعابها على الرغم من امكانيات الحكومة والمجتمع الاردني ، ورغم الخبرات المتراكمة ، ألا اننا امام كارثة انسانية من الصعب على أي دولة أن تجد الحلول لها بمفردها لولا مساندة المجتمع الدولي للاردن والتي ساعدت الاردن من التعامل معها والنجاح في احتواء تداعياتها .

ثانياً : تنظيم داعش الارهابي والارهاب الدولي:

هناك اختلاف فكري وايديولوجي ونزاع شديد بين تنظيم داعش الارهابي والمملكة الاردنية الهاشمية والتي يعود تاريخ هذا الصراع الى العلاقة التضاديه التي جمعت الدولة الاردنية بالمتشدد الارهابي ابى مصعب الزرقاوي احد قيادات التنظيم حتى عام ٢٠٠٦ ، فهو احد مؤسسي النواة الاولى لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وكان يشكل بتحركاته ونشاطه وافكاره المتطرفة تهديدات واضحة على امن الدولة في الاردن ، إذ بعد سنوات من العيش في أفغانستان في العام ١٩٧٩ وال الحرب ضد الاتحاد السوفيتي أندماز عاد الزرقاوي الى الاردن محملاً بالافكار المتشدد ومحاولاً نقلها الى داخل المملكة والمجتمع الاردني ، إذ عمل على تأسيس تنظيم (بيعة الامام) الذي كان يدعوا فيه الى تكفير النظام السياسي الاردني والاساءة الى رأس النظام السياسي المتمثل بالملك . (٣٧)

ومن جهة اخرى يمثل الارهاب العابر للحدود خطراً كبيراً بالنسبة الى الاردن سواء كان على النظام السياسي او حتى على المجتمع الاردني ، وخاصة بعد احتلال داعش الارهابي لثلث اراضي العراق في ١٠ حزيران عام ٢٠١٤ ، فقد سيطر التنظيم على اراضي واسعة من العراق وسوريا ، والتي هي مجاورة لحدود الاردن

ما شكل تهديداً كبيراً على الامن القومي الاردني ، ولعل إدراج التنظيم المتطرف الاراضي الاردنية ضمن دولة الخلافة المزعومة دليلاً كبيراً على جدية خطر التنظيم ، وهذا ما أظهره من عظم الخصومة الواضحة من خلال حادثة الطيار الاردني الذي سقط أسريراً في يد التنظيم الارهابي ضمن الاراضي السورية () معاذ الكساسبة (بتاريخ ٢٤ كانون الاول عام ٢٠١٤ ، إذ وضحت هذه الحادثة مدى الخصومة التي يكنها التنظيم للنظام السياسي الاردني بدءاً من إفشال مفاوضات إطلاق سراح الطيار وصولاً إلى عملية الاعدام العلني للطيار عن طريق الحرق وحملت تهديداً كبيراً للنظام الاردني .)^(٣٨)

وعلى اثر ذلك رد النظام السياسي الاردني على هذه الحادثة بإعدام اثنين من المتطرفين المسجونين لديه باعتباره رد يمثل الموقف الحكومي ممثلاً بمؤسسة العرش و الملك ومجلس الوزراء انطلاقاً من موقف المملكة الداعم للمشاركة الفاعلة ضمن التحالف الدولي للقضاء على التنظيم الارهابي ورفضها لأي شكل من اشكال الارهاب ، وبذلك يكون الموقف الاردني متقدقاً تماماً مع موقف اعضاء المجتمع الدولي ودول منطقة الشرق الاوسط باعتباره اكثراً البلدان في المنطقة ملاحقة للارهابيين ، فضلاً عن كونها أحد البلدان التي تدرب على سب مكافحة الارهاب .)^(٣٩)

الخاتمة:

إن نظام الحكم في الاردن هو نظام نيابي ملكي وراثي يقتصر على الاسرة الهاشمية من نسل الامير عبدالله بن الحسين ، ومن خلال استعراض معطيات النظام السياسي الاردني خلال البحث يتبيّن وجود خلل في توزيع السلطات الثلاث التنفيذية والشرعية والقضائية ، إذ ظهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما سبب اخلال في التوازن السياسي بين تلك السلطتين وهذا الامر الذي انعكس سلباً على بنية وهيكلية النظام السياسي لصالح الملك والحكومات المشكلة على حساب البرلمان وقدرتة على تشرعیم القوانین ، فهيمنة السلطة

التنفيذية ممثلة بالملك على السلطة التشريعية واضحة للعيان ، فالملك هو صاحب القرار السياسي بشقيه الداخلي والخارجي لأنه يستند على صلاحيات دستورية مطلقة ، وما زاد الهيمنة كذلك هو مجلس الاعيان المعين من قبل الملك تكون قرارته مؤثرة بشكل كبير على مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب ولا يحق للأخير الاعتراض او اقرار أي تشريع او قانون الا بموافقة مجلس الاعيان.

إن الشعب الاردني اليوم يرغب أن يستمر نظامهم السياسي ولكن بميزات او تحسينات جديدة تطأ عليه متقد عليها شعبياً ، فالنظام السياسي الاردني يمكنه ان يستمر ويتتوفر فيه مقومات هذه الديمومة إذا ما تحلى بالإيجابية التي تطلبها المرحلة الراهنة وكذلك ابعاده عن التمسك بمواقف يكن ان تولد ردود أفعال عكسية تضعف النظام وترفع من المطالبات الشعبية إلى مستويات تهدد بقاء النظام ، مترافق مع المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تعيد بما سمي بالربيع العربي وهذه الحالة التي تأثر بها الاردن ، فضلا عن التحديات الامنية الاقليمية ومنها القضية الفلسطينية قضية اللاجئين السوريين والازمات المالية والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية ، مما جعل المواطنين الاردنيين يتساءلون ما إذا كان هذه التهديدات ستشكل عقبة امام النظام السياسي الاردني ما لم يوجد الحلول الناجعة لها بالتعاون مع الدول الاقليمية والدولية.

الهوامش

^١ . وهيب الشاعر ، الاردن إلى أين ؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية طن بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .

^٢ . وليم نجيب نصار ، مازق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البترميونالية الجديدة : الاردن انموذجاً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ١٢٥ .

- ٣ . سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحدة والعشرين ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧ .
- ٤ . الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، المعهد الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق ، جامعة دي بول ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧ .
- ٥ . مبارك العتيبي ، فصل السلطات في النظمتين الكويتي والاردني دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ٤٨ .
- ٦ . المصدر نفسه ، ص ٤٨ .
- ٧ . سامح سعيد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .
- ٨ . الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .
- ٩ . المصدر نفسه ، ص ٢٢ .
- ١٠ . سعد علي حسين ورندة حسن غالب ، المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الاردني ، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٥١ ، ٢٠٢٢ ، ص ١٧٣ .
- ١١ . اكرم ناجي ظاهر ومحمد شطب عيدان ، النظام الملكي في الاردن والاستقرار السياسي ، مجلة نسق تصدر عن الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية ، العدد ٧ ، ٢٠٢٣ ، ٨٨١ .
- ١٢ . سعيد التل واماني جرار وآخرون ، التربية الوطنية الاردن انموذجاً ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١ ، ص ٢٤٦ .
- ١٣ . اكرم ناجي ظاهر ومحمد شطب عيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

- ^{١٤} . أيمن خاطر وعبدالله المجالي ، الانتخابات النيابية الاردنية لعام ٢٠١٦ : دراسة سياسية وإحصائية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الاردن ، تشرين الثاني ، ٢٠١٦ ، ص ٤ .
- ^{١٥} . المصدر نفسه ، ص ٦ .
- ^{١٦} . سعد علي حسين ورندة حسن غالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥ .
- ^{١٧} . فواز موفق ذنون ، هيكلية النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٨ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٦ .
- ^{١٨} . المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .
- ^{١٩} . ابراهيم عبد القادر محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .
- ^{٢٠} . سها سليمان علي ، صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية في الاردن من خلال القانون الأساسي لعام ١٩٢٨ ودستور ١٩٤٧ ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، العدد ٦ ، ٢٠١٨ ، ص ٣٩٧ .
- ^{٢١} . جميل النمري وأخرون ، مستقبل العمل البرلماني في الاردن ، مركز البديل للدراسات والابحاث ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٥٣ .
- ^{٢٢} . سها سليمان علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠١ .
- ^{٢٣} . ناصر نايف حدثة الخريش ، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن ١٩٩٩-٢٠١٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ١٢١ .
- ^{٢٤} . المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .
- ^{٢٥} . محمد سليمان حسن الرفاعي ، الحكم الرشيد في الاردن : الواقع والتطورات ، المجلة العربية للإدارة ، العدد ٣ ، مصر ، ٢٠١٩ ، ص ٤٤ .

- ٢٦ . الحارت محمد سبيتان الحلامه ، مبدأ المشروعية وأثره في استقرار النظام السياسي الاردني ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد ٢٣ ، العدد ١١ ، الزرقاء ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٥ .
- ٢٧ . محمد سليمان حسن الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .
- ٢٨ . حسن أحمد العواملة ، سياسات التكيف الهيكلي واثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية : دراسة حالة الاردن ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١ ، ص ٦٤ .
- ٢٩ . محمد سليمان حسن الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .
- ٣٠ . أمين عواد مهنا المشaque ، التربية الوطنية والنظام السياسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٢ .
- ٣١ . المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .
- ٣٢ . عبد الله راشد العرقان وياسر طالب الخزاعلة ، النظام السياسي الاردني ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٨ .
- ٣٣ . المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
- ٣٤ . الكساندرا فرانسيس ، ازمة اللاجئين في الاردن ، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، ٢٠١٥ ، ص ٢ .
- ٣٥ . مصطفى شفيق علام ، خريطة التيه : اللاجئون السوريون في سياقات اقليمية ودولية معقدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، المجلد ٥٢ ، العدد ٢٠١٧ ، ٢٠١٧ ، ص ٤٥ .
- ٣٦ . المصدر نفسه ، ص ٤٧ .
- ٣٧ . الكساندرا فرانسيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .
- ٣٨ . عبد الله راشد العرقان وياسر طالب الخزاعلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .
- ٣٩ . حسن أحمد العواملة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

المصادر :

١. وهيب الشاعر ، الاردن إلى أين ؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية طن بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .
٢. وليم نجيب نصار ، مازق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البترميونالية الجديدة : الاردن انموذجاً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ١٢٥ .
٣. سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي إلى بدايات القرن الواحدة والعشرين ، مركز المحرورة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧ .
٤. الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، المعهد الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق ، جامعة دي بول ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧ .
٥. مبارك العتيبي ، فصل السلطات في النظمتين الكويتية والاردنية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ٤٨ .
٦. سعد علي حسين ورندة حسن غالب ، المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الاردني ، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٥١ ، ٢٠٢٢ ، ص ١٧٣ .
٧. اكرم ناجي ظاهر ومحمد شطب عيدان ، النظام الملكي في الاردن والاستقرار السياسي ، مجلة نسق تصدر عن الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية ، العدد ٧ ، ٢٠٢٣ ، ٨٨١ .

٨. سعيد التل واماني جرار وآخرون ، التربية الوطنية الاردن انموذجاً ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١ ، ص ٢٤٦ .
٩. أيمن خاطر وعبدالله المجالي ، الانتخابات النبابية الاردنية لعام ٢٠١٦ : دراسة سياسية وإحصائية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الاردن ، تشرين الثاني ، ٢٠١٦ ، ص ٤ .
١٠. فواز موفق ذنون ، هيكلية النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٨ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٦ .
١١. سها سليمان علي ، صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية في الاردن من خلال القانون الأساسي لعام ١٩٢٨ ودستور ١٩٤٧ ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٦ ، ٢٠١٨ ، ص ٣٩٧ .
١٢. جميل النمرى وأخرون ، مستقبل العمل البرلماني في الاردن ، مركز البديل للدراسات والابحاث ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٥٣ .
١٣. ناصر نايف حدثة الخريش ، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن ١٩٩٩-٢٠١٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ١٢١ .
١٤. محمد سليمان حسن الرفاعي ، الحكم الرشيد في الاردن : الواقع والتطورات ، المجلة العربية للإدارة ، العدد ٣ ، مصر ، ٢٠١٩ ، ص ٤٤ .
١٥. الحارث محمد سبيتان الحالمة ، مبدأ المشروعية وأثره في استقرار النظام السياسي الاردني ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد ٢٣ ، العدد ١١ ، الزرقاء ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٥ .

١٦. حسن أحمد العواملة ، سياسات التكيف الهيكلی واثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية : دراسة حالة الاردن ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١ ، ص ٦٤ .
١٧. أمين عواد مهنا المشاقبة ، التربية الوطنية والنظام السياسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٢ .
١٨. عبد الله راشد العرقان وياسر طالب الخزاعلة ، النظام السياسي الاردني ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٨ .
١٩. الكساندرا فرانسيس ، ازمة اللاجئين في الاردن ، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، ٢٠١٥ ، ص ٢ .
٢٠. مصطفى شفيق علام ، خريطة النية : اللاجئون السوريون في سياقات اقليمية ودولية معقدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، المجلد ٥٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٧ ، ص ٤٥ .